

ويمكن القول بشكل آخر : إذا كان الأثر الفني يستطيع أن يتعرف بمصطلحات غير متجانسة في الخطاب "منطلقاً من قطع الكتاب، ومن تحديدات اجتماعية وتاريخية كانت قد انتجت هذا الكتاب" فالنص يظل على كل الأحوال متلاحماً مع الخطاب : وليس النص إلا خطاباً، ولا يستطيع أن يتواجد إلا عبر خطاب آخر، وبعبارة أخرى : "النص لا يتواجد إلا بواسطة عمل، وإنتاجية" بواسطة التمعني. والتمعني يستدعي فكرة عمل لا متناه "للدال في نفسه". فالنص إذاً لا يستطيع التطابق تماماً "أو من جانب" مع الوحدات اللسانية أو البلاغية المعروفة حتى اليوم بواسطة علوم الخطاب، والتي يفترض توزيعها مبدأ البنية المحددة، والنص لا يناقض بالضرورة هذه الوحدات : ولكنه يتجاوزها أو بدقة أكثر لا يتوافق بالضرورة معها .

وبما أن النص مصمت⁽³⁰⁾ (وليس معدوداً)، فإننا نستطيع أن نجد له بتامه مقياساً استدلالياً⁽³¹⁾. ونحن نعرف أن ذلك المقياس مقسم تقليدياً إلى ميدانين متميزين وغير متجانسين :

"الأول" هو أن كل مظهر خطابي يُعيد أقل من الجملة أو معادل لها ينضوي قانونياً تحت لواء اللسانيات، "والثاني" هو أن كل ما وراء الجملة يلتحق "بالحديث" الذي هو موضوع علم معياري قديم هو البلاغة، وعلى أن الأسلوبية والبلاغة تستطيعان معالجة ظواهر داخلية في الجملة "اختيار الكلمات، التقفية، الأشكال" وعلى أن بعض اللسانيين حاول من جانب آخر تأسيس لسانيات حديثة "Speech analysis = تحليل الحديث"، فإن تلك المحاولات لا تقارن بعمل التحليل الصي ذلك لأنها إما متجاوزة "بلاغة"، وإما محدودة "أسلوبية" وإما مفسدة بحس ما وراء اللغة، متموضعة في ظاهر الملفوظ، وليس في داخل اللفظ. ولا يقرّ التمعني، الذي هو النص بحيويته، بالحدود التي تفرضها علوم الحديث (تلك الحدود يمكن أن يعترف بها في مستوى

(30) Massif = مصمت : أي لا جوف له .

(31) Discursif = استدلالى "منطقي، غير حدسي" .